

Distr.: General
1 May 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

البندان ١٤٦ و ١٤٩ من جدول الأعمال

الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

تمويل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

أداء ميزانية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ وميزانيتها المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

(بدولارات الولايات المتحدة)

٦٤٥ ٦٩١ ٤٠٠	اعتمادات الفترة ٢٠١٢/٢٠١١
٦٢٥ ١١١ ٤٠٠	نفقات الفترة ٢٠١٢/٢٠١١
٢٠ ٨٥٠ ٠٠٠	الرصيد الحر للفترة ٢٠١٢/٢٠١١
٥٧٥ ٠١٧ ٠٠٠	اعتمادات الفترة ٢٠١٣/٢٠١٢
٥٧٣ ٣١١ ٥٠٠	النفقات المتوقعة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ ^(أ)
١ ٧٠٥ ٥٠٠	الرصيد الحر المقدّر للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ ^(أ)
٥٧٩ ٦٥٤ ٤٠٠	المبلغ الذي يقترح الأمين العام اعتماده للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣
٥٧٩ ٣١٠ ٤٠٠	المبلغ الذي توصي اللجنة الاستشارية باعتماده للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣

(أ) التقديرات في ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٣.



الرجاء إعادة استعمال الورق

100513 100513 13-32059 (A)



أولا - مقدمة

١ - تستتبع توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الواردة في الفقرة ٦٨ أدناه تخفيضا بمبلغ ٣٤٤ ٠٠٠ دولار في الميزانية المقترحة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤. وتقدم اللجنة توصيات وتبدي ملاحظات بشأن مسائل محددة، عند الاقتضاء، في الفقرات الواردة أدناه.

٢ - وقد اجتمعت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في التقرير بصيغته الأولى، بممثلين عن الأمين العام زودوها بمعلومات وإيضاحات إضافية اختتموها برودود خطية وردت في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٣. وترد في نهاية هذا التقرير قائمة بالوثائق التي استعرضتها اللجنة وتلك التي استعانت بها كوثائق معلومات أساسية لدى نظرها في تمويل البعثة. ويمكن الاطلاع على التعليقات والتوصيات المفصلة الصادرة عن اللجنة الاستشارية بشأن النتائج التي توصل إليها مجلس مراجعي الحسابات عن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبشأن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في تقرير اللجنة ذوي الصلة بالموضوع (انظر A/67/782 و A/67/780، على التوالي).

ثانيا - تقرير أداء الميزانية عن الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢

٣ - تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة قد خصصت، في قرارها ٢٩٤/٦٥، اعتمادا أوليا بمبلغ إجماليه ٤٨٦ ٧٢٦ ٤٠٠ دولار (صافيه ٤٧٦ ٠٠٣ ٠٠٠ دولار) للإنفاق على عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢. وفي وقت لاحق، واستجابة لطلب الأمين العام الوارد في تقريره عن التقديرات التكميلية لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (A/66/529)، خصصت الجمعية العامة، في قرارها ٢٤٢/٦٦ بء، مبلغا إضافيا إجماليه ١٥٩ ٢٣٥ ٠٠٠ دولار، ليصل بذلك مجموع الاعتمادات إلى مبلغ إجماليه ٦٤٥ ٩٦١ ٤٠٠ دولار (صافيه ٦٣٤ ٤٥٧ ١٠٠ دولار) للإنفاق على العملية في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢. وبلغ مجموع النفقات لتلك الفترة مبلغا إجماليه ٦٢٥ ١١١ ٤٠٠ دولار (صافيه ٦١٤ ٠٦٢ ٨٠٠ دولار)، أي أقل من المبلغ الذي اعتمدته الجمعية العامة بما إجماليه ٢٠ ٨٥٠ ٠٠٠ دولار (صافيه ٣٠٠ ٣٩٤ ٢٠ دولار)، وهو ما يساوي معدل تنفيذ للميزانية قدره ٩٦,٨ في المائة. ويمثل قصور الإنفاق النتيجة الصافية لانخفاض الاحتياجات تحت بند الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة بمبلغ ٦ ٩١٢ ٠٠٠ دولار وتحت بند الموظفين المدنيين بمبلغ ٣ ١٣٦ ٧٠٠ دولار وتحت بند التكاليف التشغيلية بمبلغ ١٠ ٨٠١ ٣٠٠ دولار.

٤ - أما انخفاض النفقات في بند الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، فيعزى أساساً إلى انخفاض الاحتياجات المتعلقة بشرطة الأمم المتحدة (٩,٤ ملايين دولار) بسبب انخفاض عدد أفراد شرطة الأمم المتحدة المنشورين خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وهو انخفاض قابله ارتفاع في النفقات في بند الوحدات العسكرية (٢,٧ مليون دولار) نجم عن ارتفاع تكاليف تمرکز أفراد الوحدات وتناوبهم وتكاليف شحن المعدات المملوكة للوحدات. وأما انخفاض النفقات في بند الموظفين المدنيين، فيعزى أساساً إلى انخفاض الاحتياجات المتعلقة بمتطوعي الأمم المتحدة (٣,٨ ملايين دولار) والمساعدة المؤقتة العامة (٢,٦ مليون دولار) نظراً لعدم استقدام موظفين لشغل بعض الوظائف المتصلة بالانتخابات. وأما انخفاض النفقات في بند التكاليف التشغيلية، فيعزى أساساً إلى انخفاض الاحتياجات من النقل الجوي (٨,٩ ملايين دولار) بفضل ترشيح العتاد الجوي، ومن اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (١٢,٩ مليون دولار) الناجم أساساً عن التأخير في وضع برنامج وطني جديد لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وأزالت أثر جزء من قصور الإنفاق تحت بند التكاليف التشغيلية زيادة النفقات عما كان مدرجاً في الميزانية في بنود المرافق والهياكل الأساسية (٧,٥ ملايين دولار)، والاتصالات (٢,٧ مليون دولار)، والسفر في مهام رسمية (٢,٨ مليون دولار). وترد تفاصيل كاملة للنفقات خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ في الفرع الثالث - ألف من تقرير الأمين العام.

٥ - ويرد في الفقرات من ١٢ إلى ٢٠ من تقرير الأمين العام (A/67/642) موجز للأنشطة التي اضطلعت بها العملية لتنفيذ ولايتها خلال تلك الفترة. وترد في الفرع الثاني - واو منه مناقشة لمدى التقدم الفعلي المحرز مقارنة بالإنجازات المتوقعة لتلك الفترة.

٦ - ويمكن الاطلاع على تعليقات اللجنة الاستشارية على المعلومات الواردة في تقرير الأداء بشأن كل وجه من أوجه الإنفاق، حيثما كان ذلك ملائماً، في مناقشة الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ التي تضمها الفقرات الواردة أدناه.

ثالثاً - المركز المالي والمعلومات المتعلقة بالأداء في الفترة المالية الحالية

٧ - أبلغت اللجنة الاستشارية بأن مجموع المبالغ التي قسمت كأفضية مقررة على الدول الأعضاء فيما يتعلق بعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار منذ إنشائها كانت، في ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٣، تبلغ ٩٥٦ ٠٠٠ ٤٨١ ٤ دولار. وحتى ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٣، بلغت المدفوعات المقبوضة ٥٤٣ ٠٠٠ ٣٣٥ ٤ دولار، ليتبقى بذلك رصيد غير مسدد قدره ٤١٣ ٤١٦ ١ دولار. وحتى ذلك التاريخ، كان لدى العملية موارد نقدية قدرها ٢٠٠ ٠٠٠ ١٣١ دولار؛ وبعد اقتطاع مبلغ قدره ٧٦٧ ٧٨٧ دولار هو قيمة

الاحتياطي النقدي الذي يغطي نفقات تشغيل البعثة لمدة ثلاثة أشهر، تبقى رصيد قدره ٤٣ ٤٣٤ ٠٠٠ دولار.

٨ - وأبلغت اللجنة الاستشارية كذلك، بأن مجموع ما دُفع في عام ٢٠١٢ لتغطية تكاليف القوات حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ كان في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ يبلغ ٤٤٠ ٤٤٠ ١٥٠ دولار، وبأن مبلغاً قدره ٢٣٠ ٠٦٢ ٣٧ دولار قد دُفع، في ١٨ آذار/مارس ٢٠١٣، عن الفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، دُفعت مبالغ مجموعها ١١١ ٧٩٤ ٠٠٠ دولار في عام ٢٠١٢ لتغطية تكاليف المعدات المملوكة للوحدات حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، كما دُفع، في آذار/مارس ٢٠١٣، مبلغ قدره ٦٦٦ ٠١٣ ٢٢ دولار لتغطية تكاليف المطالبات حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

٩ - وفيما يتعلق بتعويضات الوفاة والعجز، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن مبلغاً قدره ٧٩٢ ٠٠٠ دولار قد دُفع لتسوية ١٨ مطالبة في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وأبلغت اللجنة كذلك بأن هناك ٣ مطالبات لم يتم البت فيها حتى ١٥ آذار/مارس ٢٠١٣. وتتوقع اللجنة أن تتم على وجه السرعة تسوية جميع المطالبات المستحقة.

١٠ - وزوّدت اللجنة بمعلومات عن حالة شغل وظائف الأفراد العسكريين والموظفين المدنيين في العملية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣، وكان قوام البعثة، في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٣، على النحو التالي:

الفئة	الوظائف المأذون بها ^(أ)	الوظائف المشغولة	معدل الشغور (نسبة مئوية)
المراقبون العسكريون	١٩٢	١٩٠	١,٠
الوحدات العسكرية	٨ ٦٤٥	٩ ٣٦١	(٨,٣)
شرطة الأمم المتحدة	٥٥٥	٥٢٤	٥,٦
الشرطة المشكلة	١ ٠٠٠	١ ٠٨٧	(٨,٧)
الوظائف الثابتة			
الموظفون الدوليون	٤٤٥	٤١٦	٦,٥
الموظفون الوطنيون	٨٠٨	٧٥٨	٦,٢
وظائف المساعدة المؤقتة العامة			
الموظفون الدوليون	٦	٧	(١٦,٧)
الموظفون الوطنيون	١٤	١٢	١٤,٣
متطوعو الأمم المتحدة	١٨٩	١٧٨	٥,٨

(أ) تمثل أعلى مستوى للقوام المأذون به للفترة.

١١ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة قد اعتمدت، في قرارها ٢٤٢/٦٦ بء، موارد لميزانية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣، بما فيها عنصر عسكري قوامه ٥٨٧ فرداً، منهم ٣٩٥ فرداً من أفراد الوحدات العسكرية، بمن فيهم ضباط الأركان، و ١٩٢ مراقباً عسكرياً، بالإضافة إلى ٥٥٥ من أفراد الشرطة (انظر A/66/753، الفقرة ٧). وتشير اللجنة أيضاً إلى أن مجلس الأمن قد أذن، في قراره ٢٠٦٢ (٢٠١٢) المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٢، بتمديد ولاية العملية حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٣، وقرر تعديل قوام العنصر العسكري ليلبلغ ٨٨٣٧ فرداً عسكرياً، منهم ٦٤٥ ٨ من أفراد الوحدات و ١٩٢ مراقباً عسكرياً، وبأن يظل القوام المأذون لعنصر الشرطة من العملية على مستواه البالغ ٥٥٥ فرداً. وطلب المجلس أيضاً إلى الأمين العام أن يجري تقييماً للحالة في كوت ديفوار لكي يقدم إلى مجلس الأمن في موعد أقصاه ٣١ آذار/مارس ٢٠١٣ تقريراً خاصاً يتضمن، في جملة ما يتضمنه، توصيات بشأن التعديلات الممكنة في هيكل وقوام العملية، ولا سيما العنصر العسكري وعنصر الشرطة فيها.

١٢ - وقد أوصى الأمين العام، في رسالة إلى رئيس مجلس الأمن مؤرخة ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ (S/2012/772)، بتأجيل خفض قوام العنصر العسكري للعملية المأذون به بموجب قرار مجلس الأمن ٢٠٦٢ (٢٠١٢) إلى ما بعد تقديم التقرير الخاص عن العملية إلى مجلس الأمن. وتلاحظ اللجنة الاستشارية من التقرير الخاص للأمين العام عن العملية المقدم إلى مجلس الأمن والمؤرخ ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٣، أنه ينوي تخفيض قوام العنصر العسكري بما قدره كتيبة واحدة على الأقل بحلول ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٣، ليصل إلى ما مجموعه ٨٨٣٧ فرداً عسكرياً، منهم ٦٤٥ ٨ من أفراد الوحدات و ١٩٢ مراقباً عسكرياً (انظر S/2013/197، الفقرة ٥٥). وتلاحظ اللجنة، من واقع المعلومات التكميلية التي زودت بها، أن مجموع أفراد الوحدات العسكرية المنشورين في العملية، بما يشمل ضباط الأركان، كان يبلغ ٩٣٦١ فرداً في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٣، وهو ما يتجاوز القوام المأذون به بواقع ٧١٦ فرداً من القوات، أو بنسبة ٨,٣ في المائة. لذا، تأمل اللجنة في أن التكاليف المتكبدة من جراء تأخر التخفيض المقرر للعنصر العسكري للعملية سيجري استيعابها خلال الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ من ضمن الموارد المعتمدة.

١٣ - وزوّدت اللجنة الاستشارية بمعلومات عن النفقات الجارية والمتوقعة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ مع ذكر أسباب الفروق. فحتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٣، بلغت النفقات الجارية مبلغاً إجماليه ٣٠٠ ١٥٣ ٣٤١ دولار (صافيه ٣٠٠ ٥٢٩ ٣٣٤ دولار) مقابل اعتماد إجماليه ٠١٧ ٠٠٠ ٥٧٥ دولار (صافيه

٠٠٠ ٨٦٤ ٥٦٥ دولار). وأبلغت اللجنة بأن العملية تتوقع نفقات بمبلغ إجماليه ٥٠٠ ٣١١ ٥٧٣ دولار (صافيه ٦٠٠ ٣٩٦ ٥٦٣ دولار) في الفترة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣.

١٤ - وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن العملية، تمثيا مع قرار مجلس الأمن ٢٠٦٢ (٢٠١٢) وفي حدود قدراتها الحالية، قد أعادت تشكيل وجودها في الميدان في الفترة الجارية من خلال تعزيز مستويات ملاك الموظفين المدنيين في ١٨ مكتبا ميدانيا في مسعى للاقترب أكثر من السكان المطلوب منها حمايتهم ومن خلال المساعدة في إدارة التراعات المحلية، ولا سيما فيما يتعلق بمسائل الأراضي ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتقديم الدعم إلى المؤسسات المعنية ببسط سيادة القانون. وتلاحظ اللجنة أن تعزيز المكاتب الميدانية يضطلع به بتمويل من الموارد المعتمدة.

رابعا - الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤

ألف - الولاية والنتائج المقررة

١٥ - أنشأ مجلس الأمن ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في قراره ١٥٢٨ (٢٠٠٤). وقرر مجلس الأمن، بموجب قراره ٢٠٦٢ (٢٠١٢)، تمديد ولاية العملية حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٣.

١٦ - ويرد تبيان لافتراضات التخطيط ومبادرات دعم البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ في الفقرات من ٥ إلى ١٧ من تقرير الأمين العام (A/67/777). وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن العملية ستنتشر عناصرها العسكري والشرطي والمدني من أجل القيام بما يلي: (أ) توفير الحماية الفعالة للمدنيين؛ (ب) ضمان حماية موظفي الأمم المتحدة ومرافقها ومنشآتها ومعدات؛ (ج) دعم الجهود التي تبذلها الحكومة لضمان حماية المدنيين من انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك جميع أشكال العنف الجنسي والجنساني، من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب؛ (د) دعم الجهود الوطنية والدولية الرامية إلى تقديم الجناة إلى العدالة؛ (هـ) العمل عن كثب مع الحكومة لضمان تنفيذ التزاماتها بالتصدي للانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، ولا سيما وضع الصيغة النهائية لخطة عمل الحكومة. (A/67/777، الفقرة ١٣).

١٧ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية، من التقرير الخاص للأمين العام عن العملية المقدم إلى مجلس الأمن (S/2013/197، الفقرات من ٥٥ إلى ٦٠) أن الأمين العام، بالإضافة إلى نيته تخفيض العنصر العسكري بما لا يقل عن كتيبة واحدة بحلول ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٣، يوصي كذلك بما يلي: (أ) القيام مع الحكومة باستكشاف إمكانية مواصلة تقليص ترتيبات الحماية التي توفرها البعثة؛ (ب) النظر في تزويد العملية بمنظومات جوية ذاتية التشغيل؛ (ج) تعديل الوجود المدني للعملية من أجل التركيز على أولوياتها الجوهرية وفقا للقرار ٦٠٦٢ (٢٠١٢)، ولا سيما حماية المدنيين، وإصلاح قطاع الأمن، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، مع الاستمرار أيضا في تعزيز وجودها المدني في الميدان. وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة أن العملية قد عززت وجودها الميداني في عام ٢٠١٢ بإنشاء مكاتب جديدة، يقع معظمها في الغرب، دعما للحوار والمصالحة، للتصدي للتحديات الأمنية، وتيسير التسوية السلمية للتراعات على الأراضي وغيرها من التراعات المحلية (A/67/777، الفقرة ٩).

١٨ - ويشير تقرير الأمين العام في تقريره إلى أن العملية ستواصل تعزيز تعاونها الإقليمي مع كل من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا تحت رعاية مؤتمر الأمم المتحدة الإداري لغرب أفريقيا (A/67/777، الفقرة ٢٣). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن العملية ليست من بين البعثات المتلقية لخدمات مركز الخدمات الإقليمي في عننتي، أوغندا؛ غير أن المركز زود العملية بخدمات التحقق من مطالبات منح التعليم وتجهيزها منذ عام ٢٠١٠. وبالإضافة إلى ذلك، يتولى مركز المراقبة المتكامل للنقل والتحركات مهمة ترتيب تناوب القوات للعملية، حسب الضرورة. وتشجع اللجنة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار على مواصلة استكشاف السبل الكفيلة بتحسين تقديم الخدمات الإدارية واللوجستية من خلال توثيق تعاونها مع غيرها من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في المنطقة. ويرد المزيد من تعليقات اللجنة على التعاون بين بعثات المنطقة في تقريرها عن المسائل الشاملة المتعلقة بعمليات حفظ السلام (A/67/780).

١٩ - ووفقا لتقرير الأمين العام، فإن العملية ستعمل مع فريق الأمم المتحدة القطري لدعم توطيد السلام وفقا للاستراتيجية الأساسية للإطار الاستراتيجي المتكامل وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (A/67/777، الفقرة ٢٥). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن فريق الأمم المتحدة القطري في كوت ديفوار يتألف من ١٨ من الوكالات المقيمة والصناديق والبرامج. وترد تعليقات اللجنة على المسائل المتصلة بفريق الأمم المتحدة القطري في تقريرها عن المسائل الشاملة المتعلقة بعمليات حفظ السلام (A/67/780).

باء - الاحتياجات من الموارد

٢٠ - تبلغ الميزانية المقترحة للعملية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ ما إجماليه ٤٠٠ ٦٤٥ ٥٧٩ دولار (صافيه ٢٠٠ ٢٤٨ ٥٧٠ دولار)، مما يمثل زيادة قدرها ٤٠٠ ٦٣٧ ٤ دولار، أو نسبتها ٠,٨ في المائة بالقيم الإجمالية مقارنة بالاعتماد المخصص للفترة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ الذي إجماليه ٥٧٥ ٠١٧ ٠٠٠ دولار. والزيادة البالغة ٤٠٠ ٦٣٧ ٤ دولار في الميزانية المقترحة هي انعكاس لزيادات في المخصصات المتعلقة بالموظفين المدنيين قدرها ٣٠٠ ٦٥٩ دولار، وفي المخصصات المتعلقة بالتكاليف التشغيلية قدرها ٢٠٠ ٦٩٨ ١٦ دولار، امتصَّ جزءاً منها تخفيض في المخصصات المتعلقة بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة قدره ١٠٠ ٧٢٠ ١٢ دولار. وتُرد الاحتياجات من الموارد المالية في الفرع الثاني من تقرير الأمين العام عن الميزانية المقترحة (A/67/777). وتغطي الميزانية تكاليف نشر ٨ ٦٤٥ فرداً من الأفراد العسكريين، و ١٩٢ مراقباً عسكرياً، و ٥٥٥ فرداً من أفراد شرطة الأمم المتحدة، و ١ ٠٠٠ فرد من أفراد الشرطة المشكّلة، و ٤٤٨ موظفاً دولياً (بمن فيهم ٣ موظفين يشغلون وظائف مؤقتة)، و ٨٢٥ موظفاً وطنياً (بمن فيهم ١٣ موظفاً يشغلون وظائف مؤقتة)، و ١٨٩ متطوعاً من متطوعي الأمم المتحدة، و ٤٢ من الأفراد المقدمين من الحكومات، في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤.

٢١ - ويرد في الفرع الثالث من الميزانية المقترحة تحليل للفروق.

١ - الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة

الفئة	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ ^(أ)	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤
المراقبون العسكريون	١٩٢	١٩٢
أفراد الوحدات العسكرية	٨ ٦٤٥	٨ ٦٤٥
شرطة الأمم المتحدة	٥٥٥	٥٥٥
الشرطة المشكّلة	١ ٠٠٠	١ ٠٠٠

(أ) تمثل أعلى مستوى القوام المأذون به.

٢٢ - تبلغ الاحتياجات المقدرة للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ ما قدره ٢٧٢ ٩٥٣ ٠٠٠ دولار، مما يمثل انخفاضاً قدره ١٠٠ ٧٢٠ ١٢ دولار، أو نسبته ٤,٥ في المائة، مقارنة بمخصصات الفترة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣. ويُعزى الانخفاض في بند الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة أساساً إلى ما يلي: (أ) استبعاد مخصصات دفع مبلغ إضافي

إلى البلدان المساهمة بقوات التي وُفق عليها للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣؛ (ب) انخفاض تكاليف السفر المتعلق بالتمركز والتناوب والإعادة إلى الوطن والاستبدال بسبب الشراء المسبق لتذاكر السفر ذهاباً وإياباً لضباط الأركان، وزيادة استخدام عتاد الأمم المتحدة؛ (ج) انخفاض الاعتمادات المخصصة للبدل اليومي استناداً إلى الاحتياجات الفعلية؛ (د) تخفيض الاعتماد المخصص لشحن ونشر المعدات المملوكة للوحدات.

٢٣ - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الموارد المقترحة للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة.

٢ - الأفراد المدنيون

الفئة	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ ^(أ)	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ ^(أ)
الوظائف		
الموظفون الدوليون	٤٤٥	٤٤٥
الموظفون الوطنيون	٨٠٨	٨١٢
المساعدة المؤقتة العامة		
الموظفون الدوليون	٦	٣
الموظفون الوطنيون	١٤	١٣

(أ) تمثل أعلى مستوى القوام المأذون به/المقترح.

٢٤ - وتبلغ الاحتياجات المقدرة للموظفين المدنيين للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ ما مقداره ٤٠٠ ٤٧١ ١٠٨ دولار، أي بزيادة قدرها ٣٠٠ ٦٥٩ دولار، أو بنسبة ٠,٦ في المائة، عن مخصصات الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣. وتمثل الزيادة الإجمالية النتيجة الصافية لما طرأ من نقصان وزيادات على النحو المبين فيما يلي:

(أ) نقصان قدره ٤٠٠ ٢١١ دولار، أو نسبته ٠,٣ في المائة، تحت بند الموظفين الدوليين، ناشئ أساساً عن تطبيق جدول المرتبات المنقح اعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، والذي أزال أثره جزئياً تعديل معامل الشغور من ١٥ في المائة في ميزانية الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ إلى ١٠ في المائة في ميزانية الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤؛

(ب) زيادة قدرها ١٠٠ ٦٩٠ دولار، أو نسبتها ٣,٤ في المائة، تحت بند الموظفين الوطنيين، ناشئة عن تنقيح متوسط درجات الموظفين الفنيين الوطنيين (من الدرجة م ف و-أ/٥ في ميزانية الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ إلى الدرجة م ف و-ب/١ في ميزانية الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤)، وتنقيح جدول مرتبات الموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة؛

(ج) زيادة قدرها ٦٠٠ ٦٩٠ دولار، أو نسبتها ٨,٧ في المائة، تحت بند متطوعي الأمم المتحدة، تمثل تخفيض معامل الشغور من ٥ في المائة لميزانية الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ إلى ١ في المائة لميزانية الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، استناداً إلى متوسط النشر الفعلي والنشر المتوقع للأفراد؛

(د) نقصان قدره ٥١٠ ٠٠٠ دولار، أو نسبته ٣٦,١ في المائة، تحت بند المساعدة المؤقتة العامة، بسبب تحويل أربع وظائف مؤقتة في قسم السلوك والانضباط إلى وظائف ثابتة.

تعليقات وتوصيات بشأن الوظائف الثابتة والوظائف المؤقتة

٢٥ - يُشار في الميزانية المقترحة إلى أن مستويات الموظفين المدنيين في العملية تعكس تحويل ٣ وظائف لموظفين دوليين إلى وظائف وطنية، ونقل وإعادة ندب ٢٨ وظيفة، وتحويل ٤ وظائف مؤقتة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف ثابتة، من أجل ضمان ملائمة هيكل ملاك الموظفين المدنيين لتنفيذ الولاية الحالية للبعثة على نحو فعال وتحسينه لأفضل الممارسات في مجال التوظيف في جميع البعثات عن طريق وضع أسس لمقارنة ملاك موظفي العملية مع البعثات الأخرى ومراعاة زيادة وجود البعثة في الميدان (انظر A/67/777، الفقرة ١٦).

٢٦ - ويرد في مرفق الميزانية المقترحة (انظر A/67/777، الفقرات ٣١-٩٣) وصف مفصل للتغييرات المقترحة في ملاك الموظفين في إطار كل عنصر. وقد أُرْفِق بهذا التقرير قائمة بالتغييرات.

٢٧ - وبحسب ما أفاد به الأمين العام، فإن العملية ستقوم بمواءمة وتبسيط هيكل دعم البعثة الخاص بها مع التركيز على إجراء المزيد من التخفيض في عدد الموظفين الدوليين عن طريق نقل موظفين من مجالات الدعم إلى المجالات الفنية وزيادة نسبة الموظفين الوطنيين إلى الموظفين الدوليين. وستنفذ خطة للانتقال مدتها سنتان تهدف إلى إحداث تخفيضات في الملاك العام للوظائف، بدءاً بتحويل ثلاث وظائف دولية إلى وظائف وطنية وتحويل ٤ وظائف مؤقتة، ثلاث دولية وواحدة وطنية، إلى وظائف ثابتة خلال دورة الميزانية للفترة

٢٠١٢/٢٠١٣ (A/67/777، الفقرة ١٧). ويشار في التقرير إلى أن العملية ستحول ١٠ في المائة من الوظائف الدولية لديها إلى وظائف وطنية في غضون سنتين، وأنه سيجري تحديد وظائف إضافية في دورة ميزانية الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ (انظر A/67/777، الفرع خامسا - ألف). وأبلغت اللجنة الاستشارية، في هذا الصدد، أن العملية ستقترح إجراء المزيد من عمليات تحويل الوظائف الدولية إلى وظائف وطنية بعد استعراض ملاك الموظفين يُرمع إجراؤه في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤. وتتطلع اللجنة إلى تلقي مزيد من المقترحات في مشروع الميزانية للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ نتيجة لاستعراض ملاك الموظفين وفيما يخص تحويل الوظائف الدولية إلى وظائف وطنية.

إعادة ندب ونقل الوظائف الثابتة والمؤقتة

التوجيه التنفيذي والإدارة

٢٨ - يُقترح، في إطار التوجيه التنفيذي والإدارة، ما يلي:

(أ) نقل ملاك موظفي وحدة تخطيط البعثة (١ ف-٥، ١ ف-٣) من مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام للعمليات وسيادة القانون إلى مكتب الممثل الخاص للأمين العام، نظرا إلى أن الوحدة هي القدرة المكرسة للتخطيط الاستراتيجي في البعثة (انظر A/67/777، الفقرة ٣١)؛

(ب) نقل وظيفة موظف معني بشؤون أفضل الممارسات (ف-٤) من مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام للعمليات وسيادة القانون إلى مكتب الممثل الخاص للأمين العام، وذلك لتحسين التآزر والتنسيق المركزي لإدارة دعماً لمهام رئيس الأركان (المرجع نفسه، الفقرة ٣٣)؛

(ج) نقل ملاك الموظفين بأسره من مكتب مجلس التحقيق (١ ف-٣، و ١ من فئة الخدمة الميدانية، و ٢ من فئة الخدمات العامة الوطنية، و ١ من متطوعي الأمم المتحدة) من مكتب رئيس دعم البعثة إلى مكتب الممثل الخاص للأمين العام، نظرا إلى أن الاستقلال والسرية يشكّلان عاملين أساسيين في إنجاز أعمال مكتب مجلس التحقيق ونجاحها (المرجع نفسه، الفقرة ٣٤)؛

(د) إعادة ندب مساعد إداري (١ من فئة الخدمة العامة) من مكتب قائد القوة إلى قسم شؤون الموظفين المدنيين للمساعدة في إنجاز عبء العمل المتزايد والتعامل مع تعقيدات المعاملات اليومية المتصلة بالموظفين، عقب زيادة التفويضات بالسلطة (المرجع نفسه، الفقرة ٣٦).

العنصر ١: توفير بيئة آمنة وخالية من الأخطار

٢٩ - في إطار العنصر ١ يُقترح ما يلي:

(أ) نقل وظيفة واحدة لمساعد إداري من قسم الأمن إلى مكتب قائد القوة من أجل زيادة قدرات الدعم الإداري (المرجع نفسه، الفقرة ٤٥)؛

(ب) نقلوظيفتين بلقب موظف حماية شخصية من قسم الأمن (٢ من فئة الخدمة الميدانية) ليعمل شاغلاهما كحارسين في مركز العمليات المشتركة وإعادة ندب الوظيفة الدولية المخصصة لمسؤول تكنولوجيا المعلومات الأول (١ ف-٣) من قسم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إلى مركز العمليات المشتركة (المرجع نفسه، الفقرة ٤٦). وتلاحظ اللجنة الاستشارية، في هذا الصدد، أن الأمين العام يشير إلى أن كفاءة وإنتاجية قسم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لن تتأثر بسبب هذا الخفض (المرجع نفسه، الفقرة ٨٨)؛

(ج) إعادة ندب وظيفة واحدة لموظف فني وطني (ف-٣) من مكتب مفوض الشرطة إلى قسم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ليعمل كموظف لوجستيات لتقديم الدعم التشغيلي، بما في ذلك إنشاء تسع مواقع للتسريح وإدارتها وصيانتها، وتلقي مجموعات مواد إعادة الاستيعاب وإدارتها وتوزيعها؛ وإعادة ندب وظيفتي منتج إذاعي من فئة الموظفين الوطنيين الفنيين من مكتب الاتصال والإعلام إلى قسم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ليعملا كموظفي مشاريع، يكون مركز عملهما في القطاعين الشرقي والغربي ويضطلعان بالمسؤولية عن تحديد المجتمعات المحلية المستهدفة والشركاء التنفيذيين المحتملين؛ وإعادة ندب وظيفة واحدة لمنتج إذاعي مساعد (١ من فئة الخدمات العامة الوطنية) من مكتب الاتصال والإعلام إلى قسم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ليعمل كمساعد لشؤون الميزانية لكفالة التحكم الكامل في الشؤون المالية المتعلقة ببرنامج الحد من العنف المجتمعي.

العنصر ٢: الشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان

٣٠ - في إطار العنصر ٢ يُقترح ما يلي:

(أ) إعادة ندب وظيفة واحدة لمرض/ممرضة (من الفئة الفنية الوطنية) من قسم الخدمات الطبية إلى قسم حقوق الإنسان للعمل كموظف/موظفة لشؤون حقوق الإنسان، وإعادة ندب وظيفة واحدة لمساعد إداري (فئة الخدمات العامة الوطنية) من قسم حقوق الإنسان إلى قسم الخدمات الطبية للعمل بصفة كاتب مخازن. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن

عددا من التقارير قد سلّط الضوء على حدوث زيادة في انتهاكات حقوق الإنسان ضد النساء والأطفال، أدت إلى زيادة الطلب على رصد الحالة (انظر A/67/777، الفقرة ٥٧)؛

(ب) إعادة ندب وظيفة وطنية واحدة لمنتج إذاعي (١ من الفئة الفنية الوطنية) من مكتب الاتصال والإعلام إلى قسم الشؤون المدنية للعمل كموظف للشؤون المدنية، ولاسيما من أجل دعم جهود اللامركزية وتمكين قسم الشؤون المدنية من توسيع نطاق وجوده في المناطق التي تضررت بوجه خاص من التوترات الناجمة عن أزمة ما بعد الانتخابات في آينغورو وغانغوا وتعزيز المكتب في أدزوبي.

العنصر ٣: توطيد السلام

٣١ - في إطار العنصر ٣ يُقترح ما يلي:

(أ) إعادة ندبوظيفتين لمنتجين إذاعيين (موظفين فنيين وطنيين) ووظيفة لمنتج إذاعي مساعد (فئة الخدمات العامة الوطنية) من قسم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إلى قسم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإعادة ندب وظيفة واحدة لمنتج إذاعي (من فئة الموظفين الفنيين الوطنيين) إلى قسم الشؤون المدنية، لتحقيق أقصى قدر من استخدام الموارد المتاحة؛

(ب) نقل كامل ملاك موظفي الخلية المعنية بالخطر (٣-ف-٣) من مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام للعمليات وسيادة القانون إلى قسم الشؤون السياسية، لتحسين الرقابة على أنشطة الخلية المعنية بحظر الأسلحة وتحقيق تأزر أفضل بينها.

٣٢ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن تقارير رصد الخطر، في تقرير الأداء المتعلق بالعملية للفترة ٢٠١١/٢٠١٢، قد بينت عدة مسائل تتعلق بإمكانية الوصول إلى الشكنات والمنشآت العسكرية لتفتيشها. وأبلغت اللجنة، لدى استفسارها، بأنّ في ما تتراوح نسبته في المتوسط بين ٣ و ٥ في المائة من عمليات التفتيش التي باشرتها العملية في إطار الخطر، قد منع القادة المحليون أفراد بعثة التفتيش من الوصول إلى مواقع عسكرية وما يتصل بها من منشآت أخرى محل اهتمام، حيث زعموا أن رؤساءهم المباشرين لم يبلغوهم بعمليات التفتيش تلك أو أنهم لم يتلقوا تعليمات منهم بشأنها. وترى اللجنة أن نقل الخلية المعنية بحظر الأسلحة إلى قسم الشؤون السياسية سيُتيح تحسين الاتصال مع السلطات الوطنية في إجراء عمليات التفتيش.

العنصر ٤: القانون والنظام

٣٣ - في إطار العنصر ٤: القانون والنظام، يُقترح إعادة ندب وظيفة موظف تخطيط (موظف فني وطني) إلى قسم التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج للعمل كموظف لوجستيات من أجل تحسين استخدام الموارد الموجودة؛ ويُقترح إعادة ندب مساعدين إداريين (موظفان من فئة الخدمات العامة الوطنية) إلى قسم شؤون الموظفين المدنيين في عنصر الدعم للعمل كمساعدين للموارد البشرية.

العنصر ٥: الدعم

٣٤ - في إطار العنصر ٥: الدعم، يُقترح:

(أ) نقل كامل الملاك الوظيفي لمكتب مجلس التحقيق (١ ف-٣، و ١ من فئة الخدمة الميدانية، و ٢ من فئة الخدمات العامة الوطنية، و ١ من متطوعي الأمم المتحدة) من مكتب رئيس دعم البعثة إلى مكتب الممثل الخاص للأمين العام (A/67/777، الفقرة ٨٢)؛

(ب) إعادة ندب وظيفة واحدة لمرض/ممرضة (موظف فني وطني) من قسم الخدمات الطبية إلى قسم حقوق الإنسان للعمل كموظف لشؤون حقوق الإنسان، وإعادة ندب وظيفة وطنية واحدة لمساعد لشؤون حقوق الإنسان (من فئة الخدمة العامة الوطنية) إلى قسم الخدمات الطبية للعمل ككاتب مخازن (المرجع نفسه، الفقرة ٨٥)؛

(ج) إعادة ندب وظيفة واحدة (ف-٣) لموظف إمداد من قسم الإمدادات إلى مكتب رئيس خدمات الدعم المتكامل للعمل كموظف تخطيط لدعم البعثة، ونقل وظيفة لمساعد إداري (من فئة الخدمة الميدانية) من قسم مراقبة الحركة إلى مكتب رئيس خدمات الدعم المتكامل لتقديم الدعم إلى الوحدات العسكرية وإلضفاء اللامركزية على عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (المرجع نفسه، الفقرة ٨٦)؛

(د) إعادة ندب ثلاث وظائف من فئة الخدمة العامة الوطنية، تتألف منوظيفتين لمساعدين إداريين من مكتب مفوض الشرطة، ووظيفة واحدة لمساعد إداري من مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام لشؤون العمليات وسيادة القانون إلى قسم شؤون الموظفين المدنيين (المرجع نفسه، الفقرة ٨٣). ويُقترح أيضا إعادة ندب وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية من مركز العمليات المشتركة إلى قسم شؤون الموظفين المدنيين، وتحويلها إلى وظيفة من فئة الموظفين الفنيين الوطنيين (انظر الفقرة ٣٨ أدناه).

٣٥ - وبحسب ما أفاد به الأمين العام، من المقرر تعزيز قسم شؤون الموظفين المدنيين لأنه من المتوقع أن تحصل العملية في عام ٢٠١٣ على تفويضات إضافية للسلطة وتكليفات بعدد كبير من المهام تقوم به حالياً شعبة شؤون الموظفين الميدانيين في مقر الأمم المتحدة (المرجع نفسه، الفقرة ٨٤). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه قد تم تفويض سلطة التوظيف كاملة إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في نيسان/أبريل ٢٠١٢ وسلطة القيام بمعاملات في مجال الموارد البشرية في تموز/يوليه ٢٠١٢، وأن موظفي العملية العاملين في إدارة الموارد البشرية قد شاركوا في تدريب على تفويض السلطة. وأبلغت اللجنة أيضاً بأنه اعتباراً من منتصف عام ٢٠١٢، نُقل عدد من المسؤوليات المتصلة بالمعاملات من إدارة الدعم الميداني إلى جميع البعثات الميدانية لكفالة مواءمة عمليات تجهيز المعاملات ذات الصلة على أكمل وجه مع سلطة اتخاذ القرارات التي جرى تفويضها إلى البعثات الميدانية منذ فترة طويلة. وأبلغت اللجنة كذلك أن العملية قد استعرضت احتياجاتها وخلصت إلى أن قسم شؤون الموظفين المدنيين بحاجة إلى موظفين إضافيين للحفاظ على دقة واستمرارية هذه العمليات ولتلبية الاحتياجات الناجمة عن زيادة عبء العمل والمهام الموسّعة نتيجة لتفويض المزيد من السلطات.

تحويل الوظائف المؤقتة إلى وظائف ثابتة

العنصر ٥: الدعم

٣٦ - في إطار العنصر ٥ يُقترح تحويل ٤ وظائف مؤقتة في الفريق المعني بالسلوك والانضباط (١ ف-٤، و ١ ف-٣، و ١ من فئة الخدمة الميدانية، و ١ من فئة الخدمات العامة الوطنية) إلى وظائف ثابتة، نظراً إلى أن هذه المهام قد أصبحت جزءاً لا يتجزأ من عمليات حفظ السلام، ويمكن الآن اعتبارها ذات طابع مستمر (انظر A/67/777، الفقرة ٨١).

تحويل الوظائف الدولية إلى وظائف وطنية

العنصر ٥: الدعم

٣٧ - في إطار العنصر ٥: الدعم، يُقترح تحويل وظيفة دولية واحدة برتبة ف-٣ يشغلها رئيس وحدة إدارة المباني في القسم الهندسي إلى وظيفة من فئة الموظفين الفنيين الوطنيين، وذلك تمشياً مع تركيز العملية على بناء القدرات الوطنية. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الوظيفة الدولية لرئيس وحدة إدارة المباني ظلت شاغرة لأكثر من سنتين. وفي قسم الإمدادات، يُقترح تحويل وظيفة مساعد لشؤون الإمدادات من فئة الخدمة الميدانية إلى وظيفة

من فئة الخدمات العامة الوطنية، وسيُستعان بهذه الوظيفة في المنطقة في إطار تنفيذ أولويات العملية المتعلقة ببناء قدرات الموظفين الوطنيين وتحقيق اللامركزية (المرجع نفسه، الفقرة ٩٠) (انظر أيضا الفقرة ٢٧ أعلاه).

٣٨ - ويُقترح أيضا تحويل وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية إلى وظيفة من فئة الخدمات العامة الوطنية في قسم شؤون الموظفين المدنيين، وإعادة تصنيف هذه الوظيفة إلى وظيفة من فئة الموظفين الفنيين الوطنيين بهدف بناء القدرات الوطنية. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن شاغل الوظيفة سيقوم بمهام تتصل بالتخطيط للموارد البشرية، وإدارة الأداء، وتحديد الميزانية اللازمة للاحتياجات من الموظفين، والتطوير الوظيفي، وسيكون مسؤولا مباشرة أمام رئيس وحدة الدعم المتخصص (ف-٣). وترى اللجنة أنه توخيا للشفافية، كان ينبغي عرض هذا المقترح على شكل طلب إلغاء لوظيفة من فئة الخدمة الميدانية وإنشاء وظيفة لموظف فني وطني.

الإبقاء على الوظائف التي ظلت شاغرة لأكثر من سنتين

العنصر ١: توفير بيئة آمنة وخالية من المخاطر

٣٩ - في إطار العنصر ١، يقترح الأمين العام الإبقاء على وظيفة واحدة برتبة ف-٣ لموظف معني بشؤون نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بعد أن ظلت هذه الوظيفة شاغرة لمدة سنتين. وتحيط اللجنة الاستشارية علما بأن العملية قد اختارت بالفعل مرشحا لشغل هذه الوظيفة (المرجع نفسه، الفقرة ٥٢).

العنصر ٢: الشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان

٤٠ - في قسم حقوق الإنسان، يُقترح الإبقاء على وظيفة برتبة ف-٣ لموظف لشؤون حقوق الإنسان ظلت شاغرة منذ أكثر من سنتين. وتحيط اللجنة الاستشارية علما بأن العملية تقوم في الوقت الراهن باستعراض قائمة المرشحين النهائيين، نظرا إلى أن المرشح الذي سبق اختياره رفض عرض التوظيف (المرجع نفسه، الفقرة ٥٨). وظلت وظيفة برتبة ف-٥ لكبير موظفين للشؤون الجنسانية شاغرة منذ أكثر من سنتين، ويُقترح الإبقاء عليها أيضا. وتحيط اللجنة علما بأن العملية قد قدّمت بالفعل عرضا للمرشح الذي وقع الاختيار عليه (المرجع نفسه، الفقرة ٦٠).

٤١ - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على التغييرات التي اقترح الأمين العام إدخالها على ملاك الموظفين المدنيين العاملين في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

٣ - التكاليف التشغيلية

(بدولارات الولايات المتحدة)

المبالغ المعتمدة للفترة	المبالغ المقترحة للفترة	الفرق
٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٤/٢٠١٣	
١٨١ ٥٣١ ٨٠٠	١٩٨ ٢٣٠ ٠٠٠	١٦ ٦٩٨ ٢٠٠
التكاليف التشغيلية		

٤٢ - تُقدَّر الاحتياجات المتعلقة بالتكاليف التشغيلية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ بمبلغ قدره ١٩٨ ٢٣٠ ٠٠٠ دولار، أي بزيادة قدرها ١٦ ٦٩٨ ٢٠٠ دولار، أو بنسبة ٩,٢ في المائة، عن الاعتماد المرصود للفترة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢. وتعزى هذه الزيادة أساساً إلى الاحتياجات الإضافية المتعلقة بالمرافق والهياكل الأساسية (٦٠٠ ٢٣٤ ٤ دولار، أو ٧,٧ في المائة)؛ والنقل الجوي (٦٦٦ ١٤ دولار، أو ٣٥,٧ في المائة)؛ والخدمات الطبية (١٤١٢ ٠٠٠ دولار، أو ١٨,٩ في المائة). وهذه الزيادات في الاحتياجات يُزيل أثرها جزئياً انخفاض في الاحتياجات المتعلقة بالنقل البري (٦٠٠ ٣٤١ دولار، أو ٣,٣ في المائة)؛ والاتصالات (٩٨٥ ٠٠٠ دولار، أو ٥,٨ في المائة)؛ وتكنولوجيا المعلومات (١٠٠ ٧٣ دولار، أو ١,٨ في المائة)؛ والمعدات الخاصة (٦٠٠ ٩٤ دولار، أو ٢,٢ في المائة)؛ واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (١٣٩ ٢ دولار، أو ٦,٣ في المائة).

المرافق والهياكل الأساسية

٤٣ - تُقدَّر الاحتياجات المتعلقة بالمرافق والهياكل الأساسية للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ بمبلغ قدره ٥٩ ٤٤٢ ٩٠٠ دولار، أي بزيادة قدرها ٦٠٠ ٢٣٤ ٤ دولار، أو بنسبة ٧,٧ في المائة، عن الاعتماد المرصود للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ وقدره ٣٠٠ ٢٠٨ ٥٥ دولار. وتعزى الزيادة في الميزانية المقترحة تحت بند المرافق والهياكل الأساسية أساساً إلى:

- (أ) خدمات البناء في سيبروكو، وقاعدة اللوجستيات المتكاملة في يوبوغون؛
- (ب) تحسينات معدات الأمن والسلامة لتعزيز الأمن والسلامة في مقر القيادة في سيبروكو، وفي معسكر يوبوغون وفي مكاتب العملية في كوت ديفوار؛
- (ج) الخدمات الأمنية، وذلك بسبب الزيادة في التكلفة الشهرية لحراس الأمن المتعاقد معهم وبسبب افتتاح مواقع جديدة في القطاع الغربي وفي أبيدجان؛

(د) اقتناء ٨ محطات إضافية لمعالجة المياه المستعملة واستبدال ٤٧ محطة معالجة وخزانات مياه من المقرر تركيبها في معسكرات مان، ودالوا موتو أغري، وياموسوكرو، وفي مقر القيادة في بواكيه.

٤٤ - ويقابل الزيادة الإجمالية جزئياً انخفاض في الاحتياجات المتعلقة ببنود منها: (أ) المولدات الكهربائية نتيجة لعدم رصد اعتماد لاقتناء مولدات كهربائية في ميزانية الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤؛ (ب) استئجار أماكن العمل بسبب إغلاق أماكن العمل في كوسامي وكولاس وأنياما، والتي ستنتقل مرافقها إلى قاعدة اللوجستيات المتكاملة في يوبوغون؛ (ج) خدمات الصيانة، بسبب الأسعار الجديدة لعقود خدمات التخلص من القمامة، والمحطات الجديدة لمعالجة المياه المستعملة ونقصان الاحتياجات من الخدمات نتيجة لإنشاء قاعدة اللوجستيات المتكاملة الجديدة في يوبوغون.

قاعدة اللوجستيات المتكاملة في يوبوغون وأعمال تشييد أخرى

٤٥ - يشير الأمين العام إلى أنه خلال الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، ستكمل العملية بناء قاعدة لوجستيات متكاملة، وهو ما سيفضي إلى إغلاق خمسة مباني مستأجرة، وإلى تحقيق وفورات في التكاليف خلال السنوات الخمس المقبلة (انظر A/67/777، الفقرة ١٧). وقد أبلغت اللجنة الاستشارية أن بناء معسكر يوبوغون يستجيب لطلبات وجهتها حكومة كوت ديفوار في عام ٢٠١٢ بنقل ٣٣٠ فرداً من أفراد القوات التابعين للأمم المتحدة من معسكر أكويدو، حيث تتقاسم قوات الأمم المتحدة هذا المعسكر مع القوات الجمهورية لكوت ديفوار، وبإخلاء مقر المدرسة الأمريكية في أبيدجان الذي يؤوي ٥٧٦ فرداً من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة التابعين للأمم المتحدة.

٤٦ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن معسكر يوبوغون قد أُدرج في ميزانية الفترة ٢٠١١/٢٠١٢ لدعم القوات الإضافية المأذون بها بموجب قرار مجلس الأمن ٢٠٠٠ (٢٠١١)؛ إلا أن هذه القوات تم إيوؤها مؤقتاً في معسكر الجيش الذي تملكه الحكومة في أكويدو نظراً إلى أن الحكومة لم تتمكن من توفير موقع مناسب لها. وفي الفترة الحالية، وفّرت الحكومة الأرض اللازمة وستُنقل القوات من أكويدو إلى معسكر يوبوغون. ويُتوقع الانتهاء من تشييد المعسكر بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. ومن المقرر أيضاً الانتقال من قاعدة كوماسي للوجستيات ومن كولاس والمدرسة الأمريكية إلى معسكر يوبوغون في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ (A/67/777، الفرع خامس - باء). وأبلغت اللجنة بأن المباني المتكاملة في يوبوغون ستجمّع في موقع واحد عناصر موجودة حالياً في عدة مواقع محيطة بأبيدجان، من بينها كتيبة عسكرية، ومقر القيادة الإقليمي/مقر قيادة القطاع في

أيد جان، ومستشفى من المستوى الثاني، وفصيلة هندسية، ومعسكر انتقالي له طاقة استيعاب قدرها ٥٠٠ فرد، وقاعدة لوجستيات صغيرة، وساحة للخردة، وموقع هبوط للطائرات العمودية. وأبلغت اللجنة أيضا أن موقع بواكي سيظل يشكل مركزا إقليميا خلال الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ وسيوفر كل الدعم اللوجستي إلى الموظفين الفنيين وموظفي الدعم في المنطقة الشرقية من كوت ديفوار.

٤٧ - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن تحليل فوائد بناء قاعدة اللوجستيات المتكاملة في يوبوغون مقارنة بتكلفته يشير إلى أن المشروع سيصل إلى نقطة التعادل بعد حوالي ٤ سنوات، مما سيجتاز العملية تحقيق وفورات بمبلغ يناهز ٣,٨ ملايين دولار بحلول نهاية الفترة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨. وأبلغت اللجنة بأن هذا التحليل يستند إلى تكاليف كلية للمشروع قدرها ١٦,٥ مليون دولار، مقارنة بتكاليف استئجار أماكن العمل قدرها ٣,٨ مليون دولار على مدى ٥ سنوات في المدرسة الأمريكية، وفي أنياما، ومخزن كولاس، وقاعدة اللوجستيات في كوماسي، التي تعتزم العملية إخلاءها (انظر الجدول ١ أدناه).

الجدول ١

تحليل فوائد مشروع يوبوغون مقارنة بتكلفته

المبلغ (بملايين دولارات الولايات المتحدة)	تكلفة البناء
٨,٨	المرحلة ١ - اكتملت (٢٠١٢/٢٠١١)
١,٤	المرحلة ٢ - الموارد المتاحة (٢٠١٣/٢٠١٢)
٦,٣	المرحلة ٣ - الاعتماد المقترح (٢٠١٤/٢٠١٣) ^١
١٦,٥	مجموع التكاليف
	الفوائد المحققة: تكاليف الإيجار
٢,٩	٢٠١٤/٢٠١٣
٤,٣	٢٠١٥/٢٠١٤
٤,٣	٢٠١٦/٢٠١٥
٤,٣	٢٠١٧/٢٠١٦
٤,٣	٢٠١٨/٢٠١٧
٢٠,٣	مجموع الفوائد
٣,٨	الفورات المتوقعة

(أ) يشمل تكاليف البناء والانتقال إلى الموقع الجديد.

٤٨ - وترى اللجنة الاستشارية أن الوفورات المحتمل جنيها من إنشاء قاعدة اللوجستيات المتكاملة في يوبوغون لا تقتصر على تكاليف الإيجار، بل قد تشمل أيضا تعزيز الكفاءة نتيجة لتجميع مختلف خدمات الدعم اللوجستي المقدمة إلى أفراد عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وإلى البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في المنطقة. وتوصي اللجنة بأن يُطلب إلى الأمين العام أن يورد في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ معلومات شاملة عن التكاليف المتوقعة، وعن المكاسب في الكفاءة والفوائد التي يُرتقب جنيها من بناء قاعدة اللوجستيات المتكاملة في يوبوغون.

٤٩ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من المعلومات التكميلية المقدمة إليها، أن الاحتياجات المقدرة لخدمات البناء خلال الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ تبلغ ٤٠٠ ٣٨١ دولار، أي بزيادة قدرها ٧٠٠ ٣٤٩ دولار، أو بنسبة ٥١٨,٥ في المائة، عن الاعتمادات المخصصة للفترة الحالية وقدرها ٧٠٠ ٣١١ دولار. وزُودت اللجنة، بناء على طلبها، بتفاصيل عن أنشطة التشييد التي تعتمزم العملية القيام بها خلال الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، ويرد في الجدول أدناه موجز عنها.

الجدول ٢

أعمال التشييد المقررة في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار خلال الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤

التكاليف المقدمة (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	مشروع التشييد
٢٠٠,٠	بناء محطة فرعية في 'مان'
٥٠,٠	توريد وتركيب حاجز آلي مضاد للانفجارات في المدخل الرئيسي لمقر القيادة في سيبروكو
٤٠,٠	تركيب أبواب ونوافذ واقية من الرصاص، وحواجز على النوافذ في سيبروكو
٣٠,٠	إنشاء ميدان رماية في يوبوغون
٤٥,٠	تشييد مرفق تدريب لأفراد الأمن
٦ ٠١٦,٤	المرحلة الثالثة لبناء مبان متكاملة لقاعدة يوبوغون: إنشاء قاعدة اللوجستيات، ومعسكر مؤقت، ومعسكرات لأفراد الشرطة المشكّلة والوحدات التي تستخدم أسلحة وأسلحة تكتيكية خاصة ونقل قاعدة اللوجستيات في كوماسي وإخلاء المدرسة الأمريكية
٦ ٣٨١,٤	المجموع

٥٠ - تؤكد اللجنة الاستشارية من جديد أن ثمة حاجة إلى الدعم والإشراف المباشرين من المقر بغية كفالة التخطيط والتنفيذ الفعالين لمشاريع التشييد الكبرى في عمليات حفظ السلام (انظر A/66/718/Add.17، الفقرة ٦١). ويرد المزيد من تعليقات اللجنة على مشاريع التشييد في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/67/780).

معدات الأمن والسلامة

٥١ - يشير الأمين العام إلى أن العملية ستقوم خلال الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ بإدخال التحسينات الأمنية اللازمة في ضوء الحالة الأمنية المتقلبة (انظر A/67/777، الفقرة ١٧). وتلاحظ اللجنة الاستشارية من المعلومات المقدمة إليها أنه خلال الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، تقدر الاحتياجات المتعلقة باقتناء معدات الأمن والسلامة بمبلغ ٨٠٠ ٧١٩ دولار، بزيادة قدرها ٨٠٠ ٤٦٣ دولار، أو ١٨١,٢ في المائة، على الاعتماد المخصص للفترة الحالية البالغ ٢٥٦ ٠٠٠ دولار. وأبلغت اللجنة عند الاستفسار بأن الاحتياجات تشمل مبلغ ٢٠٠ ٥٩٨ دولار لتنفيذ أعمال التحسينات الأمنية في مقر القيادة في سيبروكو، بما في ذلك اقتناء ١٠ وحدات محمولة للمراقبة التليفزيونية باستخدام دوائر مغلقة، ووحدتين داخليتين لكشف التسلل، ووحدة خارجية لكشف التسلل، وست وحدات لكشف المعادن بالأشعة السينية.

النقل البري

٥٢ - تصل الاحتياجات المقدرة للنقل البري للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ إلى مبلغ ٩٠٠ ٩٤١ دولار، بانخفاض قدره ٦٠٠ ٣٤١ دولار، أو ٣,٣ في المائة، عن الاعتماد المخصص للفترة الحالية. ويشير الأمين العام إلى أن انخفاض الاحتياجات يعزى أساساً إلى ما يلي: (أ) انخفاض أسعار وقود الديزل وانخفاض استهلاك الوقود كجزء من مبادرة الإدارة لتحسين مراقبة تقاضي رسوم من الموظفين لقاء استخدامهم للمركبات في رحلات خاصة؛ (ب) انخفاض الاحتياجات لإصلاح وصيانة الشاحنات والرافعات الشوكية. وتلاحظ اللجنة الاستشارية من المعلومات التكميلية المقدمة إليها أن العملية لا تحدد اعتماداً لاقتناء مركبات في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤. وقد أبلغت اللجنة بأن عدد الكيلومترات المقطوعة في ٦٦ في المائة من أسطول المركبات العاملة حالياً في العملية يزيد على ١٠٠ ٠٠٠ كيلومتر، وأن العملية تعتزم الاستعانة عند الاقتضاء بمركبات من بعثات ميدانية أخرى لديها فائض في المركبات.

٥٣ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية، من المعلومات التكميلية المقدمة إليها، أنه يعتزم في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، التي سيجري خلالها نشر ما مجموعه ٧٣٦ موظفا مدنيا دوليا، توزيع ما مجموعه ٢٣٨ سيارة ركاب خفيفة على الموظفين الدوليين، وهو ما يتجاوز النسبة الموحدة المعتمدة لعمليات حفظ السلام. ويشار في الميزانية المقترحة إلى أن النسب ستتجاوز النسبة الموحدة في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ نظرا لأن العملية قامت في الآونة الأخيرة بتطبيق اللامركزية على عملياتها وأنه قد جرى إنشاء تسعة مواقع إضافية للأقسام الفنية، وكذلك لأقسام الأمن وضباط الأركان العسكريين والخدمات المتكاملة. ويشار أيضا إلى أنه تُخصّص للموظفين الموزعين على المواقع الخارجية المنشأة حديثا مركبات لأداء واجباتهم، وبالتالي لا يمكن تطبيق النسب الموحدة في بعض الحالات (انظر A/67/777، الفرع خامسا - باء). وأبلغت اللجنة عند الاستفسار بأن سيارات الركاب الخفيفة توزع في أيدجان وفقا لنسبة محددة هي مركبة واحدة لكل ٢,٨ موظف دولي، بينما تبلغ هذه النسبة في القطاع الشرقي مركبة واحدة لكل ٢,٤ موظف دولي، وفي القطاع الغربي مركبة واحدة لكل ٢,٥ موظف دولي. وفي حين تسلم اللجنة بضرورة حصول أفراد البعثات على مركبات لأداء واجباتهم الرسمية، فإنها تشجع العملية على مواصلة استكشاف الفرص لتحقيق الكفاءة في توزيع المركبات. وتوصي اللجنة بأن يُطلب إلى البعثة استعراض ما بحوزتها من المركبات والقيام بما يلزم من تعديلات لمواءمة أسطول مركباتها مع النسب الموحدة، وتوفير المعلومات ذات الصلة في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، بما في ذلك، عند الاقتضاء، تبرير الأسطول المقترح الذي يتجاوز النسب الموحدة. ويرد المزيد من تعليقات اللجنة على مسألة أسطول المركبات والنسب الموحدة لها في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/67/780).

النقل الجوي

٥٤ - تقدّر الاحتياجات المتعلقة بالنقل الجوي للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ بمبلغ ٩٠٠ ٧٩١ ٥٥ دولار، بزيادة قدرها ٦٦٦ ٠٠٠ دولار، أو ٣٥,٧ في المائة، على الاعتماد المخصص للفترة الحالية. ويشير الأمين العام إلى أن زيادة الاحتياجات تعزى أساسا إلى ما يلي: (أ) احتياج بمبلغ ١٠ ملايين دولار لاقتناء منظومة جوية ذاتية التشغيل، على أساس تكلفة سنوية تقدر بمبلغ ١٥ مليون دولار وباحتساب معامل للتأخر في النشر بنسبة ٣٣ في المائة؛ (ب) زيادة الاحتياجات من الوقود والزيوت ومواد التشحيم، الناجمة أساسا عن زيادة ساعات الطيران، وإعادة تشكيل الأسطول، وارتفاع أسعار الوقود؛ (ج) زيادة الاحتياجات لاستئجار وتشغيل طائرات ثابتة الأجنحة وطائرات عمودية.

٥٥ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من المعلومات التكميلية المقدمة إليها أن الأمين العام يقترح للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ تخصيص اعتماد قدره ٦٠٠ ٣٨٧ ١٣ دولار لاستئجار طائرات ثابتة الأجنحة، واعتماد قدره ٨٠٠ ١٦٧ ٢١ دولار لاستئجار طائرات عمودية، بزيادة كلية قدرها ٨٠٠ ٣٠٥١ دولار، أو ٩,٧ في المائة، عن الاعتماد المخصص للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣. ويشار في الميزانية المقترحة إلى أن الزيادة في الاحتياجات المتعلقة باستئجار وتشغيل الطائرات الثابتة الأجنحة والطائرات العمودية تعزى جزئياً إلى تجديد العقود (انظر A/67/777، الفقرة ١٢٥). وأبلغت اللجنة، عند الاستفسار، أن العطاءات بشأن اتفاقات طويلة الأجل لاستئجار طائرات ثابتة الأجنحة وعمودية تقيّمها تجارياً شعبة المشتريات التابعة لإدارة الشؤون الإدارية، وأن قسم النقل الجوي التابع لإدارة الدعم الميداني يتولى تقييم الجوانب التقنية للعروض الواردة. وتبلغ الاتفاقات طويلة المدى لاستئجار الطائرات فترة ثلاث سنوات كحد أقصى، وعند انقضائها تُعلن دعوة جديدة لتقديم العطاءات، وهو ما يمكن أن يسفر عن زيادة أو انخفاض سعر العقد، حسب ظروف السوق.

٥٦ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن العملية تملك في أسطولها من الطائرات ثابتة الأجنحة طائرة من طراز Learjet تسع أقل من ١٠ ركاب. وأبلغت اللجنة بأن استخدام هذه الطائرة فعال من حيث التكلفة في تنفيذ عمليات الإحلاء الطبي إلى المستشفيات من المستوى الرابع في المنطقة. وتوصي اللجنة بأن يطلب إلى العملية تقديم معلومات وافية عن استخدام هذا الطراز من الطائرات في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في مشروع ميزانية الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥. ويرد المزيد من تعليقات اللجنة على مسألة الطائرات من طراز Learjets في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/67/780).

٥٧ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من المعلومات التكميلية المقدّمة إليها أن الأمين العام يقترح للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ تخصيص اعتماد قدره ٢٠٠ ٣٤٩ ٩ دولار للوقود والزيوت ومواد التشحيم للطائرات، بزيادة قدرها ٨٠٠ ٧٣٦ ١ دولار، أو ٢٢,٨ في المائة، على الاعتماد المخصص للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣. ويشار في الميزانية المقترحة إلى أن زيادة الاحتياجات من الوقود والزيوت ومواد التشحيم تعزى إلى زيادة ساعات الطيران، وإعادة تشكيل الأسطول، وارتفاع أسعار الوقود (انظر A/67/777، الفقرة ١٢٥). إلا أن اللجنة تلاحظ من المعلومات التكميلية المقدمة إليها أن هناك اقتراحاً بخفض عدد ساعات الطيران بمقدار ١٤٦ ساعة لطائرات العملية في الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣، وهو صافي الفرق بين الزيادة المقترحة في ساعات الطيران للطائرات الثابتة الجناحين بمقدار ٨٥ ساعة والانخفاض المقترح في ساعات الطيران للطائرات العمودية بمقدار ٢٣١ ساعة. وأبلغت اللجنة، عند الاستفسار، أن استهلاك الطائرات الثابتة الأجنحة للوقود في الساعة يزيد في المتوسط بمقدار الضعف على

استهلاك الطائرات العمودية له. وإضافة إلى ذلك، أُبلغت اللجنة أن الاحتياج المتعلق بوقود الطائرات في الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ لا يمثل بصورة كاملة جميع ساعات الطيران للطائرات العمودية الثلاث من طراز MI-24 التي تستخدم مناصفةً مع بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وأن الاحتياجات ذات الصلة من الوقود قد أدرجت في ميزانية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤.

المنظومة الجوية الذاتية التشغيل

٥٨ - يدرج الأمين العام اعتماداً لتوفير منظومة طائرة جوية ذاتية التشغيل في مقترح ميزانية الفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ بوصفها مشروعاً تجريبياً لإجراء عمليات المراقبة الجوية التي لا يمكن القيام بها في الوقت الراهن باستخدام الطائرات المزودة بطيار، لا سيما في مناطق الغابات الكثيفة الواقعة على طول الحدود مع ليبيريا.

٥٩ - وأبلغت اللجنة الاستشارية عند الاستفسار أن المنظومة الجوية الذاتية التشغيل ستوفر قدرات الاستطلاع التكتيكي لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في المنطقة الكثيفة الغابات على طول الحدود مع ليبيريا، التي كانت موقعا لهجمات متكررة على القرى الحدودية. وأبلغت اللجنة أن المنظومة المذكورة ستساعد على رصد التحركات غير المشروعة وتحديدّها، وستساعد أيضاً عمليات البحث والإنقاذ. كما أبلغت اللجنة بأن الطائرات العمودية المستخدمة لأغراض الرصد لها ساعات طيران محدودة وقدرة محدودة على الطيران الليلي، في حين تتوفر للمنظومة الجوية الذاتية التشغيل القدرة على الطيران لعدة ساعات واختراق الغطاء الحرجي والأرض لتحديد آثار أنشطة الجماعات المسلحة ومخابئ الأسلحة.

٦٠ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أن المنظومة الجوية الذاتية التشغيل تملك القدرة على العمل فوق الماء، والتواصل مع القوات البرية ومواقع مقار القيادة، والعمل على الأراضي الجبلية وأثناء الأمطار الغزيرة مع توفير صور فيديو آنية تتضمن بيانات مرجعية لإحداثيات التحرك المحتمل للعناصر المسلحة والأشخاص المشردين داخلياً، مما يعزز من قدرات حماية السكان. وأبلغت اللجنة بأن المنظومة المذكورة ستكون من الأصول الفريدة من حيث مراقبة المناطق الحساسة، بما في ذلك الحدود، وردع عمليات التسلل، مما سيساعد أيضاً على إلمام الوحدات المنشورة حديثاً بآماكن الانتشار خلال وقت تسلم المهام. وأبلغت اللجنة كذلك بأن استخدام الصور الرأسية والمائلة سيعزز كثيراً تخطيط العمليات العسكرية بما في ذلك دعم القوات الجمهورية لكوت ديفوار. وأبلغت اللجنة بأنه مع تحرك الميليشيات وتنفيذهم عمليات ليلاً، سيكون امتلاك العملية لقدرات للمراقبة الليلية ميزة حاسمة. وستعمل المنظومة

الجوية الذاتية التشغيل كعامل مضاعف للقوة بما ستحدثه من تعزيز كبير لوعي البعثة بالحالة السائدة.

٦١ - وأبلغت اللجنة الاستشارية عند الاستفسار بأنه في حين ستسيطر عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار حصريا على المعلومات الواردة إليها من خلال استخدام المنظومة الجوية الذاتية التشغيل، فإنه سيجري إطلاع بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا على هذه المعلومات لدى احتياجها. وفيما يتعلق بإطلاع الحكومات على هذه المعلومات، فستكون لدى العملية إجراءات تشغيل موحدة بشأن استخدام هذه التكنولوجيا ستحدد الظروف والإذن اللازم من الأمم المتحدة اللذين يمكن في ظلهما إعطاء معلومات متحصلة باستخدام المنظومة الجوية الذاتية التشغيل.

٦٢ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الأمين العام يدرج في تقريره الخاص إلى مجلس الأمن عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ضمن التعديلات التي يقترح إدخالها في هيكل العملية وقوامها، الاستعانة بمنظومات جوية ذاتية التشغيل في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، على أن تراعى في ذلك مشاورات مجلس الأمن والمناقشات الجارية في الهيئات الأخرى (انظر S/2010/197، الفقرة ٥٨). وتلاحظ اللجنة من الميزانية المقترحة أنه سيجري، بناء على نتائج الاستخدام التجريبي الأولي للمنظومة الجوية الذاتية التشغيل من جانب بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، إبلاغ مجلس الأمن بشأن استخدام المنظومة المذكورة في كوت ديفوار قبل نشرها في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (انظر A/67/777، الفقرة ١٥).

٦٣ - وليس لدى اللجنة الاستشارية اعتراض على الموارد المقترحة لتشغيل منظومة طائرة جوية ذاتية التشغيل في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، دون الإخلال بأي مناقشات بشأن استخدام هذه التكنولوجيا في الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة.

تكنولوجيا المعلومات

٦٤ - تقدر الاحتياجات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ بمبلغ ٢٠٠ ٥٨ ٤ دولار، بانخفاض قدره ٧٣ ١٠٠ دولار، أو ١,٨ في المائة، عن الاعتماد المخصص للفترة الحالية. وتلاحظ اللجنة الاستشارية من المعلومات التكميلية المقدمة إليها أن هذا الانخفاض، فيما يخص الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، يعزى في جملة أمور إلى القيام في الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ باستبدال معدات تكنولوجيا المعلومات التي بلغت نهاية عمرها النافع. وأبلغت اللجنة بأن الموجودات المتوقعة حيازتها للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ ستكون ١ ٩٥٦

جهازاً حاسوبياً لاستخدام موظفي البعثة، و ٥١٢ جهازاً لأغراض أخرى، مثل التدريب، ومقهى الإنترنت، وتوفير الاتصال بشبكة الإنترنت للوحدات، وإعداد فواتير الهاتف، وقطع الغيار، والبرمجة، والقروض، وسجل حركة السيارات، ونظم نقل البيانات ذات التردد العالي. ويشار في الميزانية المقترحة إلى أن النسب الموحدة لأجهزة المستعمل النهائي تطبق في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ وأن التبريرات تقدم في المجالات التي يحدث فيها تجاوز للنسب الموحدة (انظر A/67/777، الفرع خامسا - باء).

٦٥ - إلا أن اللجنة الاستشارية تلاحظ، فيما يتعلق بالموظفين الوطنيين، أن نسبة المستعملين إلى أجهزة الحاسوب تتجاوز النسب الموحدة. وأبلغت اللجنة لدى الاستفسار بأن الموظفين الوطنيين في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار يكلفون بأعمال تقنية وكتابية يتطلب أداؤها استخدام الحاسوب، وأن معظم المراسلات تتم عبر البريد الإلكتروني، مما يقتضي وجود جهاز حاسوبي. وأبلغت اللجنة كذلك بأن قدرة العملية على الاستفادة من مهارات الموظفين الوطنيين تزيد عن طريق توفير أدوات حاسوبية أساسية، الأمر الذي يعزز بدوره أيضاً بناء القدرات. ومع أن اللجنة تلاحظ التخفيض في مستوى اقتناء معدات تكنولوجيا المعلومات، فإنها توصي بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام مواصلة خفض موجودات العملية من أجهزة الحاسوب لتتماشى مع النسب الموحدة، وتقديم شرح أوفى وتبرير للموجودات التي تزيد على النسب الموحدة، عند الاقتضاء، في سياق الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥. ويرد المزيد من تعليقات اللجنة على مسألة النسب لمعدات تكنولوجيا المعلومات في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/67/780).

٦٦ - وتوصي اللجنة بالموافقة على مقترحات الأمين العام بشأن التكاليف التشغيلية، باستثناء التخفيض الذي أوصت به تحت بند التدريب (انظر الفقرة ٦٨ أدناه).

٤ - مسائل أخرى

مبادرات تحسين الكفاءة

٦٧ - تشير اللجنة الاستشارية إلى أن مبادرات تحسين الكفاءة المقررة للفترة ٢٠١١/٢٠١٢ بلغت قيمتها ١٠٠ ٠٠٠ دولار (انظر A/65/736، الفقرة ٣٦) وأن العملية اقترحت تنفيذ مبادرات لتحسين الكفاءة في الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ تحقق وفورات متوقعة تبلغ ٢٠٠ ٩٨٠ ١٩ دولار (A/66/753، الفقرة ٥٥). ويشار في الميزانية المقترحة إلى أن الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ ستشهد تحقيق مكاسب في الكفاءة بمبلغ ٣٩١ ٠٠٠ دولار عن طريق تخفيض تكاليف تناوب القوات الناجم عن مبادرة الإدارة إلى شراء تذاكر ذهاب وإياب

للمراقبين العسكريين وضباط الأركان وشرطة الأمم المتحدة، بدلا من تذاكر الذهاب فقط (انظر A/67/777، الفقرة ٩٥). وأبلغت اللجنة، عند الاستفسار، أن انخفاض مستوى مبادرات زيادة الكفاءة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ راجع إلى أن مكاسب الكفاءة تتراكم من سنة إلى أخرى؛ وبالتالي فإن المكاسب في الكفاءة المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ والتي تبلغ قيمتها ٣٩١ ٠٠٠ دولار هي إضافة إلى مكاسب الكفاءة المبلغ عنها في السنوات السابقة. كما أبلغت اللجنة بمبادرات أخرى لزيادة الكفاءة في العملية، منها إعادة تشكيل أسطول النقل الجوي المدرجة في ميزانية الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣، التي ستؤدي إلى إحراز مكاسب في الكفاءة في الفترات المالية المقبلة؛ وتحسين إدارة الوقود عن طريق التشدد في تحصيل رسوم الاستخدام الخصوصي للمركبات؛ وتوخي العناية في إدارة حصص الإعاشة وقطع الغيار واللوازم؛ والتفحص المستمر لاستعمال الهواتف. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يُطلب من العملية تحديد المزيد من مجالات تنفيذ مبادرات لزيادة الكفاءة في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ والإبلاغ عن النتائج المحققة في تقرير الأداء.

التدريب

٦٨ - رصد اعتماد لأنشطة التدريب أثناء الفترة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ قدره ٢ ٠٣٧ ٧٠٠ دولار، يتألف من ٣٤٠ ٨٠٠ دولار للخبراء الاستشاريين في مجال التدريب و ١ ٤٥٢ ٧٠٠ دولار للسفر لأغراض التدريب و ٢٤٤ ٢٠٠ دولار لرسوم التدريب ولوازمه وخدماته (A/67/777، الفقرات ٩٩ - ١٠١). وترد في الفقرة ١٠٠ من التقرير معلومات عن عدد المقرر مشاركتهم في التدريب ضمن دورات داخلية وخارجية على السواء. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن المقرر أن يشارك ٤٤٨ موظفا دوليا في دورات تدريبية، وذلك في ١ ٦٢١ مناسبة خلال الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤. وتشير اللجنة إلى الفقرة ٢٢ من قرار الجمعية العامة ٢٤٦/٦٦ التي أكدت فيها ضرورة تخصيص أكبر حصة ممكنة من الموارد المتاحة لأغراض التدريب للإعداد لأنشطة التدريب وتنفيذها وتقليل التكاليف الإضافية، بما فيها تكاليف السفر المرتبط بالتدريب، إلى أدنى حد ممكن. كما تشير اللجنة إلى سياسة الأمين العام بشأن التعلم والتطوير التي توجب استهداف حد أدنى للتطوير المهني في السنة قدره خمسة أيام (ST/SGB/2009/9). وتكرر اللجنة موقفها بأن السفر لأغراض التدريب ينبغي أن يظل قيد المراجعة الدقيقة وأن يبقى في أضيق الحدود الممكنة (انظر A/65/743، الفقرة ١٣٥). وتوصي اللجنة بخفض الموارد المقترحة لتدريب الموظفين الدوليين بمقدار الثلث، وبأن يُطلب إلى العملية أن تسعى جاهدة إلى تنفيذ أنشطة التدريب وفقا لسياسة الأمين العام بشأن التعلم والتطوير في حدود المستوى المخفّض من الموارد. وترد تعليقات اللجنة على المسائل

المتصلة بالتدريب في تقريرها عن المسائل الشاملة المتعلقة بعمليات حفظ السلام
(A/67/780).

أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٦٩ - تصل الاحتياجات المقدرة من الموارد لأنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ إلى ٢٢٠٤٠٠٠٠ دولار (انظر A/66/777، الفقرة ١٠٢). وأبلغت اللجنة، عند الاستفسار، بأن المبلغ المعتمد البالغ ١٣٨١٠٠٠٠ دولار أنفق منه في الفترة ٢٠١١/٢٠١٢ ما مجموعه ٦٠٠ ٧٠٥ دولار، أو ٥,١ في المائة على أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في العملية، وأن المبلغ المعتمد الحالي البالغ ٢٢٠٥٠٠٠٠ دولار تتوقع العملية أن تنفق منه ما مجموعه ٥٠٠ ٧٧٥ دولار أو ٣,٣ في المائة على تلك الأنشطة.

٧٠ - ووفقاً لما ذكره الأمين العام، ستستهدف جهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج خلال الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ نزع سلاح وتسريح ٣٠٠٠٠ مقاتل سابق في كوت ديفوار (المرجع نفسه، الفقرة ١٠٣). ويشار في التقرير إلى أن إنشاء حكومة كوت ديفوار لمجلس الأمن القومي قد يسر اعتماد الاستراتيجية ذات الصلة بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (المرجع نفسه، الفقرة ٥). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الحكومة وضعت، بدعم من العملية، سياسة وطنية جديدة بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وأن تلك السياسة قد اعتمدت في ٢ آب/أغسطس ٢٠١٢ وأنه تم إنشاء هيئة جديدة لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ستتولى قيادة البرنامج، وأن هذه الهيئة قد دخلت طور التشغيل اعتباراً من أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ (انظر A/67/642، الإنجاز المتوقع ١-٢). وأبلغت اللجنة، عند الاستفسار، بأن العملية تتوقع التوسع التدريجي لأنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج خلال عام ٢٠١٣ مع إرساء الحكومة للإجراءات ذات الصلة وتحقيقها مكاسب في الكفاءة في تنفيذ برامج التسريح وإعادة الاستيعاب. وفي ضوء تركيز حكومة كوت ديفوار على تنفيذ نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، توصي اللجنة بالموافقة على الموارد المقترحة من الأمين العام وتشجع العملية على توفير الدعم اللازم لضمان نجاح هذه الأنشطة الصادر بها تكليف.

البيئة

٧١ - أُبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، أن العملية قد اشترت معدات ألواح طاقة شمسية وأجهزة إمداد بالطاقة ونظم لتسخين المياه لتكون جزءاً من وحدات الاغتسال المقرر تركيبها في قاعدة اللوجستيات المتكاملة في يوبوغون. وبالإضافة إلى ذلك، سيجري تركيب محطات لمعالجة مياه المجاري، وذلك لمعالجة المياه المستعملة المتخلفة من عمليات الاغتسال والمطابخ والورش الأخرى قبل صرفها في البيئة. وأُبلغت اللجنة كذلك بأن العملية ليس لديها عقد لإعادة تدوير النفايات الصلبة، نظراً لعدم وجود شركات محلية في منطقة البعثة لديها القدرة على تقديم هذا النوع من الخدمة. وتشير اللجنة إلى توصياتها السابقة بشأن مبادرات تخفيف الأثر البيئي لبعثات حفظ السلام، وتشجع الأمين العام على مواصلة كفالة إعطاء الأولوية للتدابير التي تبين أنها الأكثر فعالية وتبادلها فيما بين جميع عمليات حفظ السلام (انظر A/66/718، الفقرة ١٤٦).

٧٢ - ووفقاً لما جاء في تقرير الأداء، فقد استهلكت العملية في الفترة ٢٠١٢/٢٠١١ ما مجموعه ٤,٧ مليون لتر من الوقود في توليد الكهرباء، بينما تضمنت الميزانية المعتمدة، بما فيها التقديرات التكميلية، اعتمادات لما مجموعه ٥,٤ مليون لتر من وقود المولدات في تلك الفترة. ويعزى انخفاض حجم الاستهلاك إلى تحسين الربط بشبكة الكهرباء في المناطق الحضرية (A/67/642، الإنجاز المتوقع ٥-١). وأُبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن فترة الاثني عشر شهراً المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ شهدت تلبية ٦٨ في المائة من الاحتياجات الكهربائية للعملية من شبكة الكهرباء الوطنية، بينما أنتجت المولدات الكهربائية نسبة ٣٢ في المائة. وترحب اللجنة بارتفاع معدل استفادة العملية من شبكة الكهرباء الوطنية.

خامسا - خاتمة

٧٣ - يرد بيان بالإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتعلق بتمويل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ في الفقرة ٧٣ من تقرير الأداء (A/67/642). وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يقيّد لحساب الدول الأعضاء الرصيد الحر البالغ ٢٠ ٨٥٠ ٠٠٠ دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، إلى جانب الإيرادات والتسويات الأخرى البالغة ٢٠ ٦٨٠ ٠٠٠ دولار للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

٧٤ - ويرد بيان بالإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتعلق بتمويل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ في الفقرة ١٢٩ من الميزانية المقترحة (A/67/777). وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تعتمد الجمعية العامة مبلغاً قدره ٤٠٠ ٣١٠ ٥٧٩ دولار للإنفاق على العملية في فترة الاثني عشر شهراً الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، إذا ما قرر مجلس الأمن تمديد ولاية العملية إلى ما بعد ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٣.

الوثائق:

- تقرير الأمين العام عن ميزانية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ (A/67/777)
- تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (A/67/642)
- التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة عن فترة الاثني عشر شهراً الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، وتقرير مجلس مراجعي الحسابات عن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ((A/67/5 (Vol. II)).
- تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن أداء ميزانية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ وميزانيتها المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ (A/66/718/Add.18)
- تقرير الأمين العام عن التقديرات التكميلية لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (A/66/529)
- التقرير الخاص للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2013/197)
- قرار الجمعية العامة ٢٩٤/٦٥ و ٢٢٤/٦٦ بء
- قرار مجلس الأمن ٢٠٦٢ (٢٠١٢)

المرفق

موجز التغييرات المقترحة في ملاك الموظفين

للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤

المكتب/القسم/الوحدة	العدد	الرتبة	الوصف
التوجيه التنفيذي والإدارة			
	-	ف-٥	نقل وظيفة كبير موظفي تخطيط البعثة من مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام لشؤون العمليات وسيادة القانون إلى مكتب الممثل الخاص للأمين العام
	-	ف-٤	نقل وظيفة لموظف لشؤون أفضل الممارسات من مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام لشؤون العمليات وسيادة القانون إلى مكتب الممثل الخاص للأمين العام
	-	ف-٣	نقل وظيفة لموظف تخطيط البعثة من مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام لشؤون العمليات وسيادة القانون إلى مكتب الممثل الخاص للأمين العام
١ +	ف-٣		نقل وظيفة لموظف في مجلس التحقيق من مكتب رئيس دعم البعثة
٣ -	ف-٣		نقل ٣ وظائف لموظف تقارير وموظف لرصد الأسلحة وموظف جمارك من الخلية المعنية بالخطر إلى قسم الشؤون السياسية
١ +	خ م		نقل وظيفة لمساعد في مجلس التحقيق من مكتب رئيس دعم البعثة
٢ +	خ ع و		نقل وظيفتين لمساعد في مجلس التحقيق من مكتب رئيس دعم البعثة
١ -	خ ع و		إعادة ندب وظيفة مساعد إداري إلى قسم شؤون الموظفين المدنيين
١ +	م أ م		نقل وظيفة مؤقتة لمساعد في مجلس التحقيق من مكتب رئيس دعم البعثة
مجموع التوجيه التنفيذي والإدارة ١ +			
العنصر ١: توفير بيئة آمنة وخالية من الأخطار			
١ +	ف-٣		إعادة ندب وظيفة لموظف في مركز العمليات المشتركة من قسم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
٢ +	خ م		نقل وظيفتين بلقب خفير من قسم الأمن
١ +	خ م		نقل وظيفة لمساعد إداري من قسم الأمن
١ -	خ م		إعادة ندب وظيفة مساعد للعمليات المشتركة إلى قسم شؤون الموظفين المدنيين
٢ +	م ف و		إعادة ندب وظيفتين لموظف المشاريع من مكتب الاتصالات والإعلام
١ +	م ف و		إعادة ندب وظيفة لموظف لوجستيات من مكتب مفوض الشرطة

المكتب/القسم/الوحدة	العدد	الرتبة	الوصف
	١ +	خ ع و	إعادة ندب وظيفة مساعد لشؤون الميزانية من مكتب الاتصالات والإعلام
مجموع العنصر ١	٧ +		
العنصر ٢: الشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان			
	١ +	م ف و	إعادة ندب وظيفة موظف لشؤون حقوق الإنسان من قسم الخدمات الطبية
	١ +	م ف و	إعادة ندب وظيفة لموظف شؤون مدنية من مكتب الاتصالات والإعلام
	١ -	خ ع و	إعادة ندب وظيفة مساعد لشؤون حقوق الإنسان إلى قسم الخدمات الطبية
مجموع العنصر ٢	١ +		
العنصر ٣: توطيد السلام			
	٣ +	ف-٣	نقل ٣ وظائف لموظف تقارير وموظف لرصد الأسلحة وموظف جمارك من الخلية المعنية بالحظر إلى قسم الشؤون السياسية
	٢ -	م ف و	إعادة ندب وظيفتين لمنتج إذاعي إلى قسم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج
	١ -	م ف و	إعادة ندب وظيفة منتج إذاعي إلى قسم الشؤون المدنية
	١ -	خ ع و	إعادة ندب وظيفة منتج إذاعي مساعد إلى قسم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج
مجموع العنصر ٣	١ -		
العنصر ٤: القانون والنظام			
	١ -	م ف و	إعادة ندب وظيفة بلقب موظف تخطيط وطني إلى قسم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج
	٢ -	خ ع و	إعادة ندب وظيفتين بلقب مساعد إداري إلى قسم شؤون الموظفين المدنيين
مجموع العنصر ٤	٣ -		
العنصر ٥: الدعم			
الفريق المعني بالسلوك والانضباط			
	١ +	ف-٤	تحويل وظيفة موظف معني بالسلوك والانضباط من وظيفة ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة
	١ -	ف-٤ (م م ع)	تحويل وظيفة موظف معني بالسلوك والانضباط ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة إلى وظيفة عادية
	١ +	ف-٣	تحويل وظيفة موظف معني بالسلوك والانضباط من وظيفة ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة
	١ -	ف-٣ (م م ع)	تحويل وظيفة موظف معني بالسلوك والانضباط ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة إلى وظيفة عادية
	١ +	خ م	تحويل وظيفة مساعد لشؤون السلوك والانضباط من وظيفة ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة

المكتب/القسم/الوحدة	العدد	الرتبة	الوصف
	- ١	خ م (م ع)	تحويل وظيفة مساعد لشؤون السلوك والانضباط ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة إلى وظيفة عادية
	+ ١	خ ع و	تحويل وظيفة مساعد لشؤون السلوك والانضباط من وظيفة ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة
	- ١	خ ع و (م ع)	تحويل وظيفة مساعد لشؤون السلوك والانضباط ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة إلى وظيفة عادية
المجموع الفرعي	-		
مكتب مدير دعم البعثة			
	- ١	ف-٣	نقل وظيفة موظف في مجلس التحقيق إلى مكتب الممثل الخاص للأمين العام
	- ١	خ م	نقل وظيفة مساعد في مجلس التحقيق إلى مكتب الممثل الخاص للأمين العام
	- ٢	خ ع و	نقل وظيفة مساعد في مجلس التحقيق إلى مكتب الممثل الخاص للأمين العام
	- ١	م أ م	نقل وظيفة مساعد في مجلس التحقيق إلى مكتب الممثل الخاص للأمين العام
المجموع الفرعي	- ٥		
الخدمات الإدارية			
	+ ١	خ م	إعادة ندب وظيفة مساعد للموارد البشرية من مركز العمليات المشتركة
	- ١	خ م	تحويل وظيفة مساعد للموارد البشرية إلى وظيفة من فئة الخدمات العامة الوطنية وتغيير تصنيفها إلى وظيفة من فئة الموظفين الفنيين الوطنيين
	+ ١	م ف و	إعادة تصنيف وظيفة موظف للموارد البشرية من وظيفة من فئة الخدمات العامة الوطنية تم تحويلها من وظيفة من فئة الخدمة الميدانية
	- ١	م ف و	إعادة ندب وظيفة ممرض/ممرضة إلى قسم حقوق الإنسان
	+ ٢	خ ع و	إعادة ندب وظيفتي مساعد للموارد البشرية من مكتب مفوض الشرطة
	+ ١	خ ع و	إعادة ندب وظيفة مساعد للموارد البشرية من مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام للعمليات وسيادة القانون
	+ ١	خ ع و	إعادة ندب وظيفة كاتب مخازن من قسم حقوق الإنسان
المجموع الفرعي	+ ٤		
خدمات الدعم المتكاملة			
	-	ف-٣	إعادة ندب موظف لتخطيط دعم البعثة من قسم الإمدادات إلى مكتب رئيس الخدمات المتكاملة
	- ١	ف-٣	تحويل وظيفة رئيس وحدة إدارة المباني إلى وظيفة من فئة الموظفين الفنيين الوطنيين
	- ١	ف-٣	إعادة ندب وظيفة مسؤول أول لتكنولوجيا المعلومات إلى مركز العمليات المشتركة
	-	خ م	نقل وظيفة مساعد إداري من قسم مراقبة الحركة إلى مكتب رئيس الخدمات المتكاملة

المكتب/القسم/الوحدة	العدد	الرتبة	الوصف
	- ١	خ م	تحويل وظيفة مساعد لشؤون الإمدادات إلى وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة
	+ ١	م ف و	تحويل وظيفة رئيس وحدة إدارة المباني من وظيفة برتبة ف-٣
	+ ١	خ ع و	تحويل وظيفة مساعد لشؤون الإمدادات من وظيفة من فئة الخدمة الميدانية
المجموع الفرعي	- ١		
قسم الأمن			
	- ٢	خ م	نقل وظيفتين بلقب موظف للحماية الشخصية إلى مركز العمليات المشتركة
	- ١	خ م	نقل وظيفة مساعد إداري إلى مكتب قائد القوة
المجموع الفرعي	- ٣		
مجموع العنصر ٥	- ٥		
المجموع الكلي			
الوظائف الدولية	-		
الوظائف الوطنية	+ ٤		
متطوعو الأمم المتحدة	-		
المساعدة المؤقتة العامة	- ٤		

اختصارات: خ م = فئة الخدمة الميدانية؛ خ ع و = فئة الخدمات العامة الوطنية؛ م ف و = موظف فني وطني؛ م أ م = متطوعو الأمم المتحدة؛ م م ع = مساعدة مؤقتة عامة.